المحاضرة04:

العلاقات بين إيالة الجزائروالولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني

1-بوادر العلاقات بين إيالة الجزائروالولايات المتحدة الأمريكية:

إنّ العلاقات الجزائرية- الأمريكية ليست وليدة القرن العشرين بل تعود إلى القرن الثامن عشر، عندما سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من الجزائر العثمانية مباشرة بعد إعلان وثيقة استقلالها عن بريطانيا في 04 جويلية 1776م. ودخلت مسرح العلاقات الدولية ولعبت دورًا بارزا في البحر الأبيض المتوسط، الذي كان حوضا تتنافس عليه القوى الأوربية والدولة العثمانية نظر لأهميته الجيوستراتيجية والتجارية.

وكانت العلاقات الجزائرية مع الدول الأجنبية ترتكز على دعامتين هما:

الأول :اعتبار كلّ دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع الإيالة. والمعاهدة إجراء قديم مارسته المجموعات السياسية في جميع المراحل التاريخية، كما أنّها اتفاق معقود بين الدول. وكانت تعقد لأغراض رئيسية أهمها إقرار السلام وإبرام الصلح، وتجارية لتبادل السلع وتسهيل تنقل المواطنين بين أقاليمها وإنشاء القنصليات.

الثاني :اعتراف الدول الأجنبية بسيادة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط.

وبناء على هذين الأساسين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام معاهدات سلام وصداقة مع إيالة الجزائر لحماية أسطولها البحري التجاري من البحارة الجزائريين الذين كانوا يجوبون في البحر الأبيض المتوسط بحثا عن سفن الأعداء التي لا تملك جوازات سفر ولم يبرم معها معاهدات صداقة. وكان يقود الجهاد البحري رياسا ضربوا مثلا في الشجاعة للقضاء على القرصنة الأوروبية وصدها، من أمثال الرايس حميدو. لأنّ إيالة الجزائر كانت أقوى إيالة في الشمال الإفريقي. ويعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية إلى العهد العثماني بالجزائر.

فقبل الإعلان عن وثيقة الاستقلال الأمريكية عام 1776م، كانت السفن التجارية الأمريكية تنتقل في البحر الأبيض المتوسط آمنة من غوائل القرصنة التي هي عبارة عن كلّ اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار ضد سفينة أخرى دون أن يكون من أعمال حرب قانونية، ويكون الغرض منه اغتصاب السفينة أو نهب ما عليها من البضائع أو الأشخاص، أو يكون القصد منه الإتلاف أو الانتقام من السفينة أو من الدولة التي ترفع علمها. لأنّها كانت ترفع علما بريطانيا، وتحمل جوازات من الداي، ومن غيره من حكام الإيالات الأخرى (إيالة تونس وإيالة طرابلس – ليبيا) المغرب الأقصى الذين كانت تربطهم بها معاهدات صداقة وسلام تضمن سلامة سفنها، وتكفل حرية رعاياها.

بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها رفع علمها على سفنها التجارية. وكان ذلك العلم جديدا في حوض البحر المتوسط عامّة، وعلى البحارة الجزائريين خاصة. ولذلك أضحت السفن التجارية الأمريكية بدون حماية، ويمكنها أن تقع غنيمة في أي لحظة في يد الجزائريين الذي كانوا يخرجون بسفنهم في فصول معينة في البحر المتوسط، وفي المحيط الأطلسي عقب معاهدة السلم مع إسبانيا والبرتغال عام 1785 .

ومن هنا كان على الكونغرس الأمريكي التفكير في وسيلة لحماية سفنهم وتوفير الأمن لها .علما أنّ الأمريكيين لم تكن لهم تجربة في العلاقات الدبلوماسية مع العالم الخارجي. لذا لجأوا إلى حليفتهم فرنسا في حربهم ضد الإنجليز، فأكدّت لهم أنّ السبيل الوحيد هو إرسال المفاوضين لعقد معاهدة سلام وصداقة مقابل دفع ضريبة سنوية، وتقديم هدايا لحكام إيالات الشمال الإفريقي كغيرها من الدول الأوروبية التي تقوم بدفع مستحقات الصداقة والسلام. وقدم الرئيس الأمريكي جورج واشنطن (George Washington) مذكرة مفصلة إلى الكونغرس الأمريكي يشرح فيها المصاعب التي تعاني منها السفن التجارية الأمريكية أمام الدول البربرية، وما نتج عن ذلك من تراجع في المداخل التجارية الأمر الذي ينعكس سلبا على تطور البلد.

في هذا الوضع أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا في 07 مارس 1784 يقضي بتعيين جون آدمز (Jhon Adams)وبنيامين فرانكلين (Benajamain Franclin) وتوماس جيفرسون (Thomas Jefferson) لإجراء اتصالات مع حكام إيالات الشمال الأفريقي، على أن تقوم اللجنة بتقديم النتائج التي تسفر عنها إلى الكونغرس للمصادقة عليها. وعين ديفيد هامفريز (David Humphreys) أمينا لهذه اللجنة.

وأوفدت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضين إلى الجزائر لشراء السلام معها. أورد جيمس ليندر كاثكارت ((Jeames L . Cathcart في مذكرته قوله: " إن تواجد السفن الجزائرية في المحيط الأطلسي مكنها من أسر سفينتين أمريكيتين إحداهما سفينة(ماريا (Maria من بوسطن وكان تقل ستة بحارة على مسافة ثلاثة أميال من رأس سانت فانسبت (Cap (Sainte Vansept من قبل سفينة ثلاثية الصواري مزودة بأربعة عشر مدفعا وعلى متنها واحد وعشرون بحارا وذلك في يوم 25 جويلية 1785م. أما السفينة الثانية دوفين (Dauphin)من فيلادلفيا من فبل الرايس علي يوم 30 جويلية 1785 على مسافة سبعين فرسخا من صخرة لشبونة. وانقادت السفينتين من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبيض المتوسط لتصلا إلى الجزائر في يوم 12 أوت 1785م". وسيق الربان والبحارة إلى السجن والأعمال الشاقة وعلى رأسهم جيمس ليندر كاثكارت.

ويضيف كاثكارت في مذكرته قائلا:" لو بقي القراصنة الجزائريون في المحيط الأطلسي شهرا كاملا لأمكنهم بدون شك أن يأسروا عدة سفن أمريكية ولربما عددا آخر من السفن البرتغالية المشحونة بالبضائع الثمينة". بعثت أخبار أسر السفينتين الأمريكيتين في نفوس لجنة المفاوضة شعور الفزع واعتبرته بداية إعلان إيالة الجزائر الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية. وأرسل جيفرسون رسالة عاجلة إلى الكونغرس يطلعه فيها غلى ما حدث. عندها قرر الكونغرس بأغلبية ساحقة فتح المفاوضات المباشرة مع إيالة الجزائر.

وكان أن أوفدت الولايات المتحدة جون لامب ((John Lamb كأول مفاوض مع داي الجزائر رفقة كاتبه راندال (Randal) في عهد محمد بن عثمان (1766-1791م)، وأقلتهما سفينة إسبانية بقيادة القبطان بازيليني (Basilini) وصلت يوم 25 جويلية 1786م.

تقدم جون لامب بطلب استقبال إلى الداي بوساطة قناصل بعض الدول الأوربية منهم مترجم القنصلية الفرنسية الذي سعى من اجل الحصول على رخصة الاستقبال وتوجت تلك المساعي بالإيجاب والقبول. فجاء أول لقاء بين الداي محمد بن عثمان والمفوض الأمريكي لامب يوم 01أفريل 1786م. لقد قام الوسطاء الأوروبيين بتقديم جون لامب على أنه المفوض الأمريكي لفدية الأسرى وطلب من الداي تحديد المبلغ المستحق لتحرير وفدية الأسرى، غير أن ذلك اللقاء لم يسفر على نتيجة تذكر. ثم كان الإستقبال الثاني يوم 03 أفريل 1786م الذي حدد فيه الداي مبلغ فدية الأسرى بـ 2.435.000 دولار لكن لامب رأى أن المبلغ كبير جدا يصعب على الولايات المتحدة تسديده.

وفي اللقاء الثالث الذي انعقد في يوم 04 أفريل 1786م وبعد مفاوضات شاقة اقترح الداي غلى المفوض لامب دفع مبلغ 59.496 دولار كقيمة للفدية و21000 دولار كضريبة سنوية. أورد لامب في مراسلته لجيفرسون مقترح الداي في شكل قائمة تتضمن المبلغ الإجمالي، ووصف الداي بالجشع .رجع لامب إلى إسبانيا وقام بتحرير تقير مفصل عن مهمته الفاشلة في لإقناع الداي بإطلاق سراح رعاياه الأمريكيين وقدمه إلى اللجنة التي بدورها اقترحت إحالته إلى الكونغرس الذي ناقش القضية في أواخر سبتمبر 1786م.

بدأت الولايات المتحدة إيفاد مفاوضيها إلى الجزائر من أجل إيجاد حل سريع ولإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين وإنهاء الأزمة بين البلدين، وأصبحت التجارة الأمريكية في البحر المتوسط مستحيلة. وقامت حملة كبيرة في الرأي العام الأمريكي من أجل تحرير أسراهم المتواجدين في الجزائر. وإذا كانت السفن الأمريكية تجد نوعا من المساعدة والحماية من طرف الأسطول البرتغالي الذي كان في حرب مع الجزائر بفضل مراقبته لمضيق طارق ومنعه مرور السفن الجزائرية فإنّ توسط بريطانيا بين الجزائر والبرتغال لعقد هدنة بين الطرفين سنة 1793م في عهد الداي حسن سمحت للأسطول الجزائري بالمرور إلى الأطلسي قد عقّد مشكلة الولايات المتحدة ما اضطرها للدخول في مفاوضات مباشرة مع الجزائر يقول السفير الأمريكي وليام شالر . كلّف الكولونيل ديفيد هامفريز الوزير الأمريكي في لشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة بالدخول في مفاوضات مع الجزائر، وتبعا لذلك كلّف جوزيف دونالدصون بالذهاب إلى الإيالة لعقد معاهدة الصلح تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بأن تدفع للجزائر مبلغ 725 ألف دولار في مقابل فدية الأسرى الأمريكيين وغرامة سنوية مقدارها 12000 سيكون، وتدفع كذلك ما جرى عليه عرف الديبلوماسية الجزائرية من أموال ومقتنيات ثمينة على سبيل الهدايا والمنح وكذلك وعد داي الجزائر حسن (1891-1898م) من جانبه بأن يساعد الولايات المتحدة على الوصول إلى عقد معاهدات صلح مع كلّ من إيالة طرابلس وإيالة تونس." ولقد كانت التكلفة الحقيقية لمعاهدة الصلح هذه بالنسبة للولايات المتحدة تعادل أو تفوق المليون دولار وهي قيمة في غاية الارتفاع إذا نظرنا إلى حالتها المالية الكارثية بسبب الديون الخارجية ووضعها الاقتصادي

المزري بسبب حرب الاستقلال وضعف الدولة الحديثة النشأة تنظيميا وإداريا الراجح أنّ هذه المعاهدة تمّت سنة 1795م وأنّ الولايات المتحدة وجدت صعوبة في جمع هذه الأموال ولكنّها دفعتها بواسطة مفوضها جويل بارلو سنة 1796م ، وبقيت مطالب الجزائر تزداد وتتفاقم كلّما تطوّرت التجارة الأمريكية وازدهرت إلى أن وصلت في حسّ الأمريكيين إلى درجة لا تطاق ولكن لم يكن لهم مفرّا ولا بديلا من دفع هذه الضرائب والغرامات.

وبعد مفاوضات عديدة وعسيرة توصل الأمريكيون وبوساطة قنصل السويد إلى إقناع الداي حسن بضرورة عقد السلام معهم. فجاءت أول معاهدة صداقة وسلام بين داي الجزائر والولايات المتحدة في 05 سبتمبر 1795م .وكانت هذه الاتفاقية انتصارا دبلوماسيا أمريكيا، مقابل دفع ضريبة سنوية، وتقديم هدايا قنصلية.

02-الاتفاقية الأولى بين إيالة الجزائروالولايات المنحدة الأمريكية 05 سبنمبر1795م:

أطرافها : الداي حسن عن إيالة الجزائر، وجوزيف دونالدصون المفوض من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جرج واشنطن.

تحريرها : حررت المعاهدة باللغة العثمانية – لغة القصر- وترجمت إلى اللغة الإنجليزية – النص باللغة العثمانية يقابله النص باللغة الإنجليزية. –

الإتفاقية شبيهة في نصوصها وموادها باتفاقية السلم والتجارة التي أبرمتها إيالة الجزائر مع السويد في 25 مايو 1792م. إن النص العثماني للإتفاقية الذي أثبتناه قام بدراسته كرامرز (I.H.Kramers) جامعة ليدن بهولندا بالتعاون مع سنوك هارغرونج (C.Snouck Hurgronje) وتوصلا إلى أن الترجمة الإنجليزية لعام 1795م تختلف عن النص العثماني، وهذا ما استدعى القيام بترجمة إنجليزية جديدة. كما أن الإتفاقية كتبت بلغة عثمانية راقية ليس فيها أي ترجمة باللغة العربية. ويعطي كاثكارت يوم 03 سبتمبر1795م كتاريخ لوصول المفوض دونالدصون إلى الجزائر ويوم 05 سبتمبر 1795م هو تاريخ الإتفاق وإعلان السلام، وتحية العلم الأمريكي. ويضيف قائلا :" في مساء يوم 07 سبتمبر 1795م وصلتني الإتفاقية باللغة العثمانية مع الترجمة الإنحليزية التي أنجزت وكتبت من طرفنا وجعلتها موافقة للأصل في اثنين وعشرين(22) مادة وسلمت إلى دونالدصون جوازات السفر الأربعة التي تحصل عليها."

- محتوى المعاهدة :(le contenu du traité) وهي المواد التي بينت الحكام المتفق عليها بين الطرفين – 22 مادة – . إن توقيع الداي حسن على الاتفاقية دليل على اعتراف إيالة الجزائر بالولايات المتحدة.

وأهم ما جاء السماح للسفن الأمريكية الرسو في الموانئ الجزائرية مع عدم دفع أي نوع من الضرائب أو الرسوم الجمركية في حالتي الشحن والتفريغ للسلع المختلفة وتجنب مضايقة سفن الدولتين وعدم التعرض للأشخاص بأذى أيا كان شكله.

ونصت الاتفاقية الحفاظ على تركة أي مواطن أمريكي لاقى حتفه بأرض الجزائر وأن تودع لدى قنصله بكل أمانة. المادة 13.

وجاء في الاتفاقية توفير الأمن للقنصل العام في مقر إقامته وأثناء تنقلاته والسماح له بممارسة معتقداته الدينية بكل حرية. وفي حالة حرب بين الأمتين سمح الداي للقنصل ومواطنيه مغادرة الجزائر دون التعرض لهم بسوء. المادة 18.

واتفق الطرفان على مراعاة احترام تنفيذ بنود ومواد الاتفاقية، وتنفست الولايات المتحدة الصعداء وتسلمت مقر قنصليتها ورفعت العلم الأمريكي عليها. وراحت السفن الأمريكية تتنقل في الحوض المتوسطي بكل حرية.

التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع مستحقات الاتفاقية والهدايا السنوية للداي، وتجلى ذلك اجتماع مجلس الشيوخ يوم 29 فبراير 1896م أقر على احترام الاتفاقية وتسديد المستحقات في وقتها

.كما واصل الكونغرس الأمريكي يوم 01 مارس 1796م دراسة محتوى الاتفاقية والإلتزام بتطبيق نصوص الاتفاقية وموادها بهدف الحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين، وحتى لا تتبخر مساعي وجهود المفاوضين.

و في يوم 02 مارس 1796م أصدر مجلس الشيوخ قرارا يقضي إعادة النظر في بنود الاتفاقية ودراستها مادة بمادة ثم خرجوا باتفاق للمصادقة عليها في 07 مارس 1796م، ثم تم التصريح بها في الجريدة الرسمية في نفس التاريخ .قامت الإستراتيجية الأمريكية في بناء علاقاتها الخارجية على اتباع أسلوب الحكمة والتعقل وكسب ود الطرف الآخر بحكم حداثة نشأتها.

03– توتر العلاقات الجزائرية الأمريكية:

استمرت العلاقات الدبلوماسية الودية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل المعاهدة الأولى إلى غاية مجيء الداي أحمد باشا سنة 1805م خلفا لسالفه الداي مصطفى باشا الذي اتخذ موقفا عدائيا من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 1807م طالب الولايات المتحدة بتسليم العتاد والأجهزة التي نصت عليها المعاهدة والتي تأخر تسليمها سنتين. لذلك أعلن الداي الحرب على الولايات المتحدة وأصدر أمرا للسفن الحربية بالخروج والتجوال في البحر المتوسط وأمرهم بأسر السفن الأمريكية. وبالفعل تمكن البحارة الجزائريون من أسر ثلاثة سفن أمريكية وأسر ركابها إلى أن تمكن القنصل توبياس لير (Tobias Lear)من تهدئة غضب الداي، وكلفه دفع مبلغ 18000 دولار لفدية تسعة من الأسرى الأمريكيين.

بلغت الأزمة السياسية بين البلدين أوجها عندما رست في ميناء الجزائر السفينة الأمريكية أليغني (Alleghany)وعلى متنها العتاد والأجهزة البحرية المستحقة للجزائر كضريبة سنوية.غير أن الداي أعلن أنه نظرا لعدم كفاية كمية البارود والكابلات (الحبال) التي أرسلتها الولايات المتحدة يمنع منعا باتا من تفريغ

السفينة لشحنتها، وطلب من القنصل لير دفع الضريبة بالمال العين وقدره 27000 دولار. وهنا لم يسع القنصل الأمريكي إلا ضرورة اقتراض المبلغ من اليهودي باكري على أن يتلقى هذا الأخير في مقابل ذلك مبلغ 30750 دولار.

وفي سنة 1812م تعكرت العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة وتوترت إلى حد إعلان الداي الحرب على أمريكا، بسبب تأخرها دفع مستحقات معاهدة 1795م، بسبب هذه الأحداث اعتبر الداي أحمد باشا أن الاتفاقية الأولى ملغاة، ويجب تجديدها مع مراعاة الالتزام بالشروط الجديدة. وهكذا قلبت صفحة هامة في تاريخ العلاقات الدولية الجزائرية الأمريكية لتبدأ صفحة جديدة بناء على المستجدات الجديدة التي عرفتها الساحة السياسية في الحوض المتوسطي. وقدمت إلى الداي للموافقة عليها.

ونشرت صحيفة (Niles Weekly) في عددها الرابع عشر بعد الثلاثمائة وأشارت إلى أن الاتفاقية عقدت في 30 جوان 1815م، والجديد فيها المعاهدة أن الداي منح الولايات المتحدة الأمريكية حق الدول الأكثر حظوة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد ورد ذلك في المادة الأولى من المعاهدة.

ونصت بنود المعاهدة على أن الجزائر لن تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بضريبة سنوية في شكل من الأشكال أو بأي اسم من الأسماء. ويعكس ذلك مدى التطور العسكري البحري الذي وصلت إليه الولايات المتحدة وفرضت نفسها في البحر الأبيض المتوسط كقوة بحرية تضاهي وتنافس بقية الدول كبريطانيا. كما يعكس مدى تطور الدبلوماسية في كسب شركائها. وتزامن ذلك مع انتشار القانون الدولي العام المتضمن لقانون البحار الذي وضع شروطا لتنظيم الملاحة في أعالي البحار في فيينا.

ونظمت الاتفاقية كيفية تبادل الأسرى تماشيا مع تقاليد الأمم المتقدمة ولا تطلب فدية لهم. وتتعهد إيالة الجزائر عدم إخضاعهم للعبودية في حالة وقوعهم أسرى، بل يجري تبادلهم في غضون اثني عشر شهرا، وأن تدفع للقنصل وليام شالر مبلغ 10.000 دولار وكمية من القطن على سبيل التعويض للممتلكات الأمريكية التالفة.

وفي حالة اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة ودولة أخرى فسوف تسمح إيالة الجزائر للولايات المتحدة ببيع السفن التي تقع غنيمة في يدها بميناء الجزائر. و لا تعطي هذا الامتياز لدولة أخرى. وسمجت الإيالة لقناصل الولايات المتحدة بمساعدة رعاياهم الذين يحاكمون في الجزائر بتهمة قتل او جرح أو ضرب مواطن جزائري.

وجاء في الاتفاقية تمويل السفن الأمريكية التي ترسو بميناء الجزائر بالحاجيات الضرورية من مواد غذائية وغيرها، وعدم تعرضها للتفتيش من قبل البحارة الجزائريين. وضمت الاتفاقية شؤون الحرب والابتعاد عن الخلافات التي من شأنها الإخلال بالعلاقات الودية بين البلدين.

الحقيقة أن الاتفاقية الثانية كانت كلها امتيازات تحصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد فرض نفسها على الداي وموافقته عليها. وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية نزل وليام شالر إلى البحر بصفته قنصلا عاما للولايات المتحدة المريكية لمباشرة مهامه، واستقبل بجميع مظاهر التشريف المخصصة لهذا المنصب. وتحت لفتاكة أظهر الداي إخلاصا في ميله إلى المحافظة على السلم.

صادق الكونغرس الأمريكي على الاتفاقية يوم 21 ديسمبر 1815م، وبعد ذلك بخمسة ايام أعلن الرئيس الأمريكي جيمس ماديسون (Jeams Madison) مصادقته عليها. واعتمد الكونغرس مبلغ 100000 دولار لتعويض الضباط وبحارة الأسطول عن العمل المشرف الذين أدوه أحسن أداء، إضافة على مظاهر التقدير من وزير الخارجية ووزير البحرية وإعجاب من المواطنين الأمريكيين.

وبعد الهجوم الأوروبي على مدينة الجزائر وقصفها من قبل الأسطول الإنجليزي بقيادة اللورد اكسموت) (Lord Exmouth ، والأسطول الهولندي بقيادة الأميرال فاندر كابلان Vander) Capellen).وكان الهدف من ذلك القصف الأوروبي المشترك مايلي:

- وضع حد لاسترقاق المسيحيين
- إطلاق كل السرى المسيحيين الذين كان عددهم حوالي 1200 أسير.
- قبول شروط السلام مع هولندا بنفس الشروط الإنجليزية.

4-الاتفاقية الثالثة 22-23 ديسمبر 1816م:

استغلت الولايات المتحدة الظرف وأملت المعاهدة الثالثة 23/22 ديسمبر 1816 على الداي عمر آغا الذي كان في مركز ضعف. وتعتبر مواد الاتفاقية الثالثة نقس مواد الاتفاقية الثانية لعام 1815م غير أن الأمريكيين قدموا المادة الثالثة عشر على المادة الرابعة عشر. ولم يطرأ أي تغيير في الاتفاقية من حيث الشكل والمضمون. وقد جاء بها الأمريكيون جاهزة وأملوها على الداي.

وامتنعت الولايات المتحدة عن دفع الضريبة السنوية إلى غاية الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830، وذلك بسبب تواجد أسطولها الحربي في البحر الأبيض المتوسط قصد توفير الحماية والأمن لسفنها التجارية.

وعقب انهزام الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827 عرفت إيالة الجزائر بداية سقوطها في براثين الاستعمار الفرنسي عام 1830. وقد كان للولايات المتحدة دور كبير في هذه العملية من خلال مذكرات وليام شاكر، القنصل الأمريكي بالجزائر الذي ساعد الفرنسيين كثيرا في التعريف بالجزائر جغرافيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا حيث تمّ ترجمته إلى اللغة الفرنسية.

قائمة المصادروالمراجع:

-مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي في الجزائر 1816 . 1824م تعريب إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م.

-مذكرات أسير الداي كاثكارت، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

-العربي،(إسماعيل)، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، المئسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

-سعيدوني، (ناصر الدين)، النظام المالي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995.

-ألتر، (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في شمال افريقيا، ترجمة محمود علي عامر ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ،بيروت، 1989.

-سعيدوني، (ناصر الدين)، الجزائر في التاريخ، ج.4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- VENTURE ،De paradis ،Tunis et Alger aux XVIII[e] siècle ،Edition Sindbad ،Paris1983 .

-العربي،(إسماعيل)، المعاهدة الجزائرية الأمريكية وكيف كانت الجزائر سببا في إنشاء أول أسطول أمريكي، مجلة الثقافة، السنة السابعة، العدد 40، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، أوت- سيتمبر 1977، الجزائر.

-سعد الله، (أبو القاسم)، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج.1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1981.

-العربي،(إسماعيل)، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.